خاص .. غائبة مع "سبق الإصرار"

الحماية والشراكة قبل المسؤولية!

الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص يرتبط بالوضع الاقتصادي بشكل عام والذي هو عبارة وعاء كبير فارغ وخاو ويمكن للشراكة أن تملأه.. هكذا يشبه خبراء ورجال اعمال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأثيراتها على بناء أسس متينة يستطيع ان يساهم كل منهما بحسب قدراته وإمكانياته في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

هناك من يتحدث في هذا الخصوص عن الاستقرار وخلق بيئة آمنة لرؤوس الاموال كعامل رئيسي للشراكة والمسؤولية الاجتماعية الغائبة في توجهات وبرامج القطاع الخاص الذي يعاني من اختلالات ادارية ومؤسسية ومالية وتنظيمية عديدة تجعله غير قادر على فهم معنى ومعايير واسس مسؤولياته الاجتماعية.

تحقيق / محمد راجح

يقول محمد زيد المهلا مدير الغرفة التجارية بأمانة العاصمة: ان المسؤولية الاجتماعية بالمفهوم العام مازال يعتريه نقص كبير لدى شرائح واسعة في القطاع الخاص إلا في الحالات النادرة توجد بعض الجهات التي شكلت نماذج لكنها قليلة جدا، وهناك مبادرات شخصية لكنها لم تؤطر بعد تحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية

ويضيف : لا يوجد توجيه لهذه المسؤولية الاجتماعية او للمبادرات الشخصية نحو تحقيق نجاحات في مجالات معينة ،لأنه من المفترض ان تتوجه المسؤولية الاجتماعية نحو قطاعات معينة يعلن عنها وفق الاحتياجات الانسانية والتنموية المحددة مثل البنى التحتية والتعليم والصحة والبيئة وغيرها .

بوصلة

إذا تم تحديد الاحتياجات من قبل الجهات الحكومية المختصة لتتجه اليها بوصلة المسؤولية الاجتماعية في هذه الحالة بحسب المهلا ستكون هناك قدرة على تغطية الكثير من الاحتياجات المجتمعية في مختلف المجالات وبصورة فاعلة ومؤثرة.

ويرى ان هناك معايير ينبغي اتباعها ، مثل ما هو متبع في الكثير من الدول حيث ترصد موازنة خاصة في الشركات وقطاعات الاعمال للمسؤولية الاجتماعية ، لكن مع الاسف الشديد لم نصل بعد الى هذا المستوى في معايير وأسس المسؤولية الاجتماعية .

ويرجع اسباب هذا القصور الى الانظمة الحكومية المتبعة والتي يجب ان يتبعها بعد ذلك القطاع الخاص ، لان القطاع الخاص احد مكونات الشرائح الاجتماعية والدولة هي الموجه الرئيسي لكافة الشرائح والمنظمات الاجتماعية .

ويشدد على ضرورة قيام شراكة حقيقية فعلية بين القطاعين العام والخاص وليست شراكة موجودة فقط في الاعلام والخطابات والبرامج، قيام شراكة حقيقية فعلية طبقا لمدير عام الغرفة التجارية بالامانة سيكون له اثر ملموس في العمل المشترك وتحقيق نتائج ايجابية سواء على مستوى تفعيل المسؤولية الاجتماعية وخدمة التنمية الاقتصادية بشكل عام .

منهجية

وطبقا لعضو نادي رجال الاعمال احمد جمعان فإن هناك مسؤولية اجتماعية في القطاع الخاص لكنها غير منظمة ، حيث تقوم الكثير من مؤسسات القطاع الخاص بعمال اجتماعية وخيرية عديدة ولكنها موسمية وهذا امر غير مجد.

ويشدد جمعان على ضرورة قيام القطاع الخاص بمنهجة عملة الاجتماعي بشكل واضح وفق ضوابط واسس مرتبطة بهذه الاعمال المجتمعية .

ويكشف عن سعي نادي رجال الاعمال لاصدار مصفوفة واضحة يمكن للكثير من مؤسسات القطاع الخاص استخدامها ليكون أداؤها الاجتماعي فاعلا ومؤثرا وداعما للتنمية في اليمن.

ويتحدث حول اهمية الشراكة في هذا الخصوص ومختلف الجوانب الاقتصادية والتجارية والاستثمارية .

ويرى ان هناك هشاشة في هذه الشراكة ، والتي يجب على الحكومة اصدار قانون واضح للشراكة ليفهم كل طرف مسؤولياته وادواره لتحقيق تنمية مستدامة .

استقرار

يقول عادل الحظا: ان المسؤولية الاجتماعية من المهام التي يجب على القطاع الخاص ورجال الاعمال القيام بها ، لكن المشكلة بحسب الحظا الوضعية الراهنة في البلد والتي ركزت اهتمام المستثمرين ورجال في المحافظة على استثماراتهم ورؤوس أموالهم .

ويؤكد اهمية وجود استقرار حقيقي لرؤوس الاموال واستثمارات القطاع الخاص ليقوم بأدواره الاقتصادية والاجتماعية والتنموية .

ويشير إلى ضرورة العمل على خلق بيئة مواتية للأعمال وآمنة لرؤوس الاموال ، فالميمنيون بطبيعتهم كما يقول الحظا مهاجرون وبإمكانهم الاتجاه برؤوس اموالهم واستثماراتهم الى مكان اكثر امانا لهم ولاستثماراتهم.

تحديات

الوضع الراهن يؤثر بشكل سلبي على الحياة الاجتماعية والمعيشية للناس حيث يواجه الاقتصاد الوطني تحديات تجعله كسيحا ووعاء خاويا وما يمثله تفعيل الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص على نطاقات واسعة في حل الكثير من المعضلات التي تجعل هذا الوعاء ممتلئا.

ويرى الاقتصادي علي الحبشي انه لا يمكن أن يعمل الطرفان في الحكومة والقطاع الخاص بمفردهما وهناك مسؤوليات مشتركة لكل طرف، فالدولة تتحمل مسؤوليات تطوير التشريعات والقوانين وخلق بيئة آمنة للأعمال ، وهناك مسؤوليات ومشاريع كبيرة تنتظر القطاع الخاص ولهذا فإن الشراكة مسألة حتمية للفترة القادمة والتي ستنعكس بشكل يضاعف دور القطاع الخاص الاجتماعي في مكافحة الفقر والبطالة.

ويؤكد ضرورة وجود برامج لتطوير مؤسسات الأعمال الخاصة في اليمن لكي تكون قادرة على البقاء والاستمرارية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشدد على أهمية الارتقاء بدور القطاع الخاص الاداري والمؤسسي ليقوم بمسؤولياته الاجتماعية والارتقاء بمستوى التخطيط ووضع الرؤى المتكاملة للإعمال ،أيضا مختلف المبادئ المتمثلة بالشفافية والمساءلة والإنصاف تعتبر ركائز أساسية في هذا الاتجاه.

ويقول : الاقتصاد اليمني يعتمد على العاملين فيه ، وإذا أدرك هؤلاء العاملون أهمية المبادئ والركائز الأساسية في تطوير بيئة الأعمال فسنجد الاقتصاد الوطني ينهض بشكل مناسب.

أما إذا كان هناك تجاهل لمثل هذه الأمور والمتغيرات بطبيعة الحال ستكون هناك صعوبات عديدة تواجه صانعي القرار في القطاعين العام والخاص.

تنمية المجتمع

يرى احمد الشليف ان المسؤولية الاجتماعية بشكل عام تقتضي التركيز على تنمية المجتمعات المحلية وخلق مجتمع منتج والاهم استغلال الثروات التي تتميز بها كل منطقة ، وذلك بدور تكاملي لكل افراد المجتمع بمؤسساته ومنظماته وقطاعاته.

ويضيف : الحكومة اليمنية تقريبا لا تعرف أن لديها قطاعا خاصا، لو تعرف ان لديها ذلك كان على الأقل هناك مؤتمر أو لقاء فصلي بين الجانبين لمناقشة القضايا المتصلة، مثل هذه الأسئلة يجب أن توجه إلى جهات الاختصاص في الحكومة، لماذا لا تهتمون بهذا القطاع ويتم إشراكه في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية ، وتفعيل دوره الاجتماعي.

ويشدد على ضرورة تحرر التنمية الاقتصادية بالاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية.

ويضيف :العالم يمكن أن يساعدنا مرة وهو قرض علينا لكن لن يستمر بذلك سيغلق الباب في وجوهنا إذا لم نساعد أنفسنا، لا يعقل عدم وجود بنك بمعناه الحقيقي حتى الآن في البلاد ،إذا لديك مشروع تصل تكلفته مثلا إلى 100 مليون دولار لن تجد بنك يستطيع تمويلك وهذه مشكلة كبيرة ويقول : نحتاج بصورة عاجلة لبنكين ،بنك للإسكان وبنك للتطوير الصناعي وسنعرف حال إنشائهما جدوى المشاريع التنموية ، على الحكومة التفكير بمثل هذه المسائل للنهوض بالتنمية ويوضح ان القيام بمثل هذه الاجراءات والخطوات من شأنها خلق مساهمة اجتماعية فاعلة وواسعة ومؤثرة للقطاع الخاص.

ويقول: يجب ان يكون تركيزنا في الاهتمام بالاقتصاد على استغلال الثروات التي تعتبر المدخل الرئيسي لمكافحة الفقر والبطالة والنهوض بالتنمية.

ويتمنى الشليف أن تصل المشاريع إلى كل عزلة وكل قرية وهذه هي السياسة الاقتصادية المتبعة في كل دول العالم بغض النظر عن الحديث الخاص بالأنظمة والقوانين والدساتير ، لكن ينبغي والحديث لا يزال للشليف أن تكون هناك أولويات تأتي بالنفع الاقتصادي والتنموي على البلد.

ـــدة المنـــال

الدفاع الاجتماعي أمين العليبي: إن عملنا ينصب جله في بناء علاقات رسمية مع المنظمات الاجتماعية والتي تعد شريكة للدولة في البناء الاجتماعي والتنموي المحلي وهذه المنظمات تعلم في مجال الطفولة والأيتام والمعاقين وغيرهم وهي تستفيد من بعض دعومات الشركات لتسيير اعمالها وبرامجها ونحن نوجهها للاستفادة من تلك الخطط.

وحدها شركة اتصالات خاصة هي من تحدث عنها مسؤولو وزارة الشؤون الاجتماعية، فهذه الشركة خصصت 1% من إيراداتها لصالح المجتمع اليمني وتنفذ مشروعات ملموسة تعود بالمنفعة على المجتمع المحلي ،لكن شركات أخرى يقولون عنها أن لها جمعيات خيرية خاصة بها وبرامج تنفذ دون أن يكون للوزارة علم بها.

مصطلح جديد

رغم مرور اكثر من 40 عاما على ظهور مصطلح المسؤولية الاجتماعية دول العالم فإن الجانب الرسمي في بلادنا لا يزال غير متفاعل مع هذه المسؤولية وفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يبدو هذا المصطلح غريبا لهم من الناحية الإدارية والعملية فلا توجد إدارة مختصة به ولا خبراء يبحثون في هذا الجانب ولم تدر بخلد خبراء التنظيم وفريق إعادة هيكلة الوزارة الذي يعمل منذ سبعة أعوام بدعم أوروبي أن يخرج للعلن قطاع خاص يعنى بالمسؤولية الاجتماعية كالأردن ومصر ودول المغرب العربي وحتى دول الخليج ،ويقول مسؤول بالشؤون القانونية أن القانون اليمني لم يشر إلى المسؤولية الاجتماعية كعمل إداري يستلزم إدارات ومهام واختصاصات بالوزارة كما لا يوجد قانون في اليمن ينظم هذه المسؤولية ويخص بها وزارة أو جهة معينة لذى فإن التعامل معها لا يزال غير مفهوم وليس مهما إداريا وهو ما يعني تأخرنا عن بقية العالم في هذا الجانب .

دور غير مفهوم

من الناحية العملية لايبدو هناك استيعاب للمسؤولية الاجتماعية في أدبيات الدولة فهناك خلط في المفاهيم حولها بشكل اكثر وضوحا لدى العديد من مسؤولي الدولة فمنهم من يعتبرها عملا خيريا ومنهم من يحاول اللحاق بالمفهوم الدولي ولو نظريا في ظل عدم وجود اطار مؤسسي شامل وكامل يستوعب هذا العمل.

وحسب خبراء فإن المسؤولية الاجتماعية تفسير لمدى إسهام القطاعين العام والخاص في عملية التنمية المجتمعية وبيان مقدار ما يقدمه القطاعان لتنمية المجتمع بالأرقام ضمن علمية حسابية تقيس مدى استفادة الطرفين من بعضهما البعض خلال عملية البيع والشراء وبالتالي أصبح على القطاع الخاص لزاما في ظل شراكته مع الدولة أن ينمي مجتمعه لأن تنمية المجتمع ستصب في صالح القطاع الخاص، فعندما يرتفع دخل المجتمع سيزداد إنفاقه وستدور العجلة وكل هذه القضايا ستصب في صالح القطاع الخاص.

فرق

لم تتمكن وزارة الشؤون الاجتماعية في التفريق بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية فهي ترى أن العمل الخيري جزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات وهي خلق اجتماعي واقتصادي وتعمل جاهدة للحث على الاستمرار فيه لكن تغيب عنها مسألة بناء علاقة ترتكز على الخدمة المقدمة للمستهلك والتي يستفيد منها الطرفان عند ذلك تقام علاقة المسؤولية الاجتماعية .

،، أكد مدير مركز الدراسات وبحوث السوق والمستهلك حمود البخيتي أن القطاع الخاص لا يمتلك ثقافة المسؤولية الاجتماعية.. مشيرا إلى أن القطاع الخاص الذي يفتقر إلى المسؤولية الاجتماعية لا يستطيع العمل.

كما تحدث البخيتي في حوار مع "الثورة" حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها وأسباب تهرب القطاع الخاص منها مزيد من التفاصيل في السياق التالي:

مدير مركز الدراسات وبحوث السوق والمستهلك البخيتي لـ "الثورة":

95 %من القطاع الخاص لا يقوم بالمسؤولية الاجتماعية

حوار/ حسن شرف الدين

> بداية.. ما هو مفهوم المسؤولية والاجتماعية وأهميتها بالنسبة للمجتمع والقطاع الخاص؟

- المسؤولية الاجتماعية هي ثقافة، الذي لا يملك ثقافة المسؤولية الإجتماعية لا يستطيع العمل بها.. والمشكلة في اليمن بالتحديد أن القطاع الخاص اليمني يخلط ما بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية ومفهوم العمل الخيري، هذه هي الإشكالية الرئيسية، عندما نتحدث مع كثير من القطاع الخاص ولا أقول كلهم، يقول لك أنا أقوم بالعمل الخيري وأنا أوزع المساعدات في رمضان، هذا ليس له علاقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية الاجتماعية هي برامج ذات تنمية مستدامة، هي تطبيق للمثل الصيني الذي يقول "لا تعطيني كل يوم سمكة، علمني كيف اصطاد السمك" ولذلك هي ثقافة وهي نوع من رد الجميل للمجتمع.. وبنظرة بسيطة لجميع القطاع الخاص في بلادنا من مجموعات وشركات محلية وخارجية بدأت بمستويات محدودة جدا مثلما كانت تسمى في ثقافة التجار اليمني "حانوت، أو دكان" ثم كبر حتى أصبح اقتصاد بذاته، هذا الانتشار الواسع والكبير جاء بفضل المجتمع، هل توجد أصلا سلعة بدون مجتمع أو مستهلك.. النمو الذي حصل باضطراد في القطاع الخاص في هذا الاتجاه يحتم عليه واجب وليس صدقة تجاه المجتمع بأن يسهم في قضايا المجتمع بالذات أثناء الأزمات.. لأن هناك شيئا اسمه المسؤولية الاجتماعية أثناء الأزمات.

والحقيقة هناك تعريفات كثيرة من ضمنها تعريف البنك الدولي وغيرها من المنظمات.. لكن نحن في اليمن سميناه ببساطة بأن "المسؤولية الاجتماعية هي صابون الحقد الاجتماعي" على اعتبار أن العولمة تفرز طبقات، كانت الطبقة الوسطى هي طبقة الموظفين، هذه كانت إلى منتصف الثمانينيات موجودة وهي التي تعمل التوازن بين الطبقة العليا والطبقة السفلى، هذه الطبقة الآن انسحقت واختفت، فأصبح في الطبقة العليا ناس معدودين والكل في الطبقة الدنيا.. وعندما ترى في الطبقة العليا ثراء فاحشا وفي الطرف الآخر فقر مدقع من المؤكد أنها تولد حقدا.. ببساطة عندما ترى طالبا في المرحلة الثانوية ثم الجامعية يأخذ مصروفه من والده هذا شيء مقبول لديه، لكن كيف يتخرج من الجامعة ويتزوج وهو لا يزال يأخذ مصروفه من والده هنا قتلت لديه كل روح تحقيق الذات، وبالتالي يقبل للانحراف والسرقة وكل شيء حتى التنظيمات التي نسميها هي نوع من هذا الانحراف والسرقة وقد يدخل في تنظيمات إرهابية بسبب وجود البطالة وعدم القدرة على العمل.. وعندما يحترف الجريمة يفكر بسرقة المصرف وصاحب الذهب أي أنه يتجه نحو سرقة القطاع الخاص وليس الأشخاص العاديين.. وبالتالي المساهمة في المسؤولية الاجتماعية هي تخفيف العبء على القطاع الخاص وإحساسه بأنه ينتمي إلى هذا الوطن وبالتالي ستنعكس عليه.. ومع النتائج التي تحدثت عن الأزمة المالية العالمية من 2008م في جميع أنحاء العالم الشركات التي لديها مسؤولية اجتماعية لم تتضرر.. لأنه كان عندها ولاء عند المستهلك نحوها.. يعني أنه ليس معقولا أن أقوم بتأسيس مصنع أسمنت ولا أراعي الجوانب البيئية وأضر المحيط المجاور، وليس معقولا أن أعمل مصنع غذاء ولا ألتزم بالمواصفات والمقاييس.. العمل الأخلاقي واجب ليس له علاقة في الجوانب الأخرى.

خلاصة القول أن المسؤولية الاجتماعية هي من هامش الربح وليس للصدقة علاقة ولا الزكاة والضرائب.. إذا ربح شخص 10% يحدد 1 أو 2% للمسؤولية الاجتماعية التي نتحدث عنها، وأي برنامج مستدام هو مسؤولية اجتماعية أما توزيع زيت أو دقيق أو سكر يأتي يوم ولا توزع أو لا تربح ثم لا تعطي.. وأنا أتهم هؤلاء الذين يخرجون الزيت والدقيق بأنهم يوسعون دائرة الفقر في المجتمع لأنها لا تعتبر برامج مستدامة.. المسؤولية الاجتماعية هي نقل المواطنين إلى مواقع الإنتاج.

مساهمة فقط

> كيف ترون واقع المسؤولية الاجتماعية في اليمن؟

- الموجود هي مساهمات اجتماعية وليست مسؤولية اجتماعية، المسؤولية الاجتماعية كما قلت هي برامج ذات تنمية مستدامة طويلة الأمد لها مخرجات، أما أن يقوم بالإعطاء فلا تعتبر مسؤولية.. وللأسف ثقافة المجتمع في جانب المسؤولية الاجتماعية ضعيفة جدا، كان آخر دراسة ميدانية نشرناها في المؤتمر السابق حول المسؤولية الاجتماعية 95% من القطاع الخاص لا يقوم بمسئوليته الاجتماعية، ولا يعرف أصلا ما هي المسؤولية الاجتماعية.

،، على المؤسسات والشركات رد الجميل للمجتمع

خلط المفاهيم

> تقصد أن القطاع الخاص لا يفرق بين المساهمة والمسؤولية الاجتماعية؟

- طبعا.. لا يفرق بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية، هذا واضح ونحن نتناقش مع الجميع، لديهم خلط في المفهوم، ففي 2008م عملنا أول مؤتمر للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وكان العجيب أن هناك ثقافة لدى رأس المال بأنه لا يريد الإفصاح عما يقدمه من صدقات!!.. هذه ليست المسؤولية الاجتماعية.. لكن بعد 2008م بدأت يتغير مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع.

تنمية مستدامة

> تقصد أن المسؤولية الاجتماعية هي برامج وخطط؟

- نعم.. برامج ذات تنمية مستدامة، فمثلا القروض الصغيرة التي تقوم بها بعض الجهات خصوصا إذا راعوا المستفيدين من الفوائد وغيرها تعتبر مسؤولية اجتماعية، وهذه ترجمة للمثل الصيني "علمني كيف اصطاد السمك".

> بمعنى أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت استثمارا!

- صحيح.. استثمار في المجتمع.. بمعنى أن القطاع الخاص يقول للأشخاص أنا أعطيك فلوس إلا إذا كان لديك مشروع.. وهي بداية للمساعدة على التفكير.. فيرد الشخص أنا لدي فكرة لكن لا أملك التمويل.. وهنا تكمن المسؤولية الاجتماعية في تنمية الأفكار لدى الآخرين لإنشاء مشاريعهم بطريقة مستدامة.. قطاع الاختراعات مسؤولية اجتماعية، وهناك من المتقدمين من المخترعين من ليس لديهم القدرة على إنتاج مشاريعهم وهذا من مسؤولية القطاع الخاص.. مكافحة الفقر والبطالة مسؤولية القطاع الخاص.. ليس القطاع الخاص فقط، إذا لم يكن لدى الحكومة مسؤولية اجتماعية لن يكون هناك مسؤولية اجتماعية أمام القطاع الخاص، والمسؤولية المجتمعية تخص ثلاث جهات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، وكل واحد من هؤلاء لديه مسؤولية اجتماعية.. المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للحكومة تكمن بأن تعطي بيئة ملائمة وضامنة ومحفزة ومشجعة للمستثمرين.

تهرب

> لماذا المستثمرون في اليمن يتهربون من المسؤولية الاجتماعية مقارنة بمستثمري الدول الأخرى؟

- لا توجد لديهم ثقافة مجتمعية، لا يعرف أن العائد عليه كبير، في المصانع التي لديها مسؤولية اجتماعية متعلقة بالعمال من ناحية الأجور المناسبة وساعات العمل المناسبة والتأمين الصحي والتعاقد والسلامة المهنية بيئة مناسبة في مجال العمل.. والذي لا يمتلك مسؤولية اجتماعية داخل المنشأة لن تكون لديه مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع، لأن هناك البيئة الخارجية المحيطة.. فلذلك الحكومة عادة أثناء إقامة المشاريع وترخص لها تشترط المساهمات المجتمعية وتشترط تنمية المجتمع المحيط بهذه القطاعات.

> يفترض أن تكون المسؤولية الإجتماعية لدى أصحاب القطاع الخاص حافزا ذاتيا وليس شرطا في القانون!

- لا.. الحكومة تعطي محفزات للاستثمار، وعلى المستثمرين مسؤولية اجتماعية.. والمسؤولية الاجتماعية ليس فضلا من أحد.. المسؤولية الاجتماعية هي عامل محفز للآخرين ليشعروا بأن المنتج صحي.

غياب المسؤولية

> ما هو المطلوب من الحكومة والقطاع الخاص تجاه تعزيز المسؤولية الاجتماعية؟

- أنا لن أظلم القطاع الخاص كثيرا.. الحكومة لم تقم بدورها، الحكومات جميعها لم تقم بدورها وليس لديها مسؤولية اجتماعية.. المسؤولية الاجتماعية هنا هي إيجاد البنية التحتية وإيجاد المناسبة والمحفزة للمستثمرين.. المسؤولية الاجتماعية مظلة كبيرة تندرج تحتها الحوكمة والنزاهة ومكافحة الفساد، لكن هؤلاء يحبوا يقفزوا ويتكلموا عن الحوكمة وليس لديهم مسؤولية اجتماعية.. الحوكمة تعني الإدارة الرشيدة.. مشكلة الحكومة هي الجمع بين السلطة والمال، وهذا أكبر فساد.

> إذا وجدت المسؤولية الاجتماعية في بعض القطاعات الخاصة.. يقول البعض أن هذه القطاعات تتهرب من الضرائب وخلافه.. تعليقك!

- المسؤولية الاجتماعية ليس لها علاقة بالضرائب، لأن مصروفات المسؤولية الاجتماعية تخرج من صافي الأرباح.

مبدأ إسلامي

> أي أنها مسؤولية أخلاقية أكثر ما هي قانونية!

- نعم.. هي وازع ديني ويمثل مبدأ التكافل في الإسلام، لكن هي نظرية اقتصادية جاءت متأخرا، وفي الأساس هي مبدأ إسلامي.. وهي أخلاقية بالدرجة الأولى.. والمسؤولية الاجتماعية هي عامل من عوامل تقليل الحقد في المجتمع.

> هناك من القطاع الخاص من يتهم الحكومة بظلم القطاع الخاص.. هل هذا سبب في تهرب القطاع الخاص من مسؤولية الاجتماعية؟

- أكيد.. الظلم موجود، القطاع الخاص لدينا مظلوم، لكنه ظالم في نفس الوقت، هم يُظْلموا في الحكومة ويَظْلموا المستهلكين.. لا يوجد قطاع خاص يدفع من جيبه ويقول أن الحكومة ظلمته، القطاع الخاص يقوم بإضافة ما يخرجه على المستهلك، فلذلك الظالم يواجه بظلم.. ورغم هذا كله أن الظلم الواقع على القطاع الخاص وندرك أن البيئة غير ملائمة وندرك كاقتصاديين أن لديهم مشكلة كبيرة وكثير من الفساد يواجهونه، لكن كانوا في يوم من الأيام هم جزء ممن صنع الفساد، اليوم هم يعانوا مما سكتوا عليه سابقا تحت مبدأ الحماية وغيره، لكن لا يجب أن يظلموا الآخرين لأنهم ظلموا.. لكني أقول أن دور الحكومة سيئ للغاية.

شرط الاستدامة

> هل يشترط في المسؤولية الاجتماعية الاستدامة؟

- أكيد.. أي مشروع ليس مستدام ليس من المسؤولية الاجتماعية في شيء.. قد يكون مساهمات اجتماعية أو عمل خيري.. المسؤولية الاجتماعية هي البصمة على التنمية إذا أوجد القطاع الخاص بصمته على التنمية نقول: إن لديه مسؤولية اجتماعية.. كما أن المسؤولية الاجتماعية هي صابون الحقد الاجتماعي.. هل خفف من الحقد الاجتماعي.. نلاحظ أن الفقر يزداد والمشاكل تزداد.